

المحور الثاني:

ميزان المدفوعات، دراسة تحليلية

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات:

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما (المقيمين) مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة .

ويبرر لنا من خلال التعريف، بعض المصطلحات الأساسية التي يجب الوقوف عندها وهي:

- **المعاملات الاقتصادية:** طبيعتها مختلفة، فمنها ما يستلزم تصدير أو استيراد السلع والخدمات ومنها ما يستلزم بيع وشراء الأصول بجميع أشكالها (النقود، المخزونات، المصانع،) الخ، بحيث أن ميزان المدفوعات يسجل جميع المدفوعات والمتحصلات التي تؤدي حاضراً أو مستقبلاً إلى تسوية نقدية، هذا بالإضافة إلى تسجيل المعاملات التي ليس لها مقابل.

- **عنصر الإقامة:** يقصد بالمقيمين جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تربطهم علاقات وثيقة بإقليم الدولة مهما كانت جنسيتهم، ويخضعون لقوانينها ولهم مصلحة على الإقليم الاقتصادي الجمركي و السياسي للبلد من خلال قيامهم بالعمليات الاقتصادية لمدة سنة أو أكثر، أما غير المقيمين فهم أولئك الذين يعيشون خارج إقليم الدولة بما فيهم المواطنون الذين يزاولون نشاطهم الأساسي خارج حدود البلد كالسواح وأعضاء السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية... الخ ، على هذا الأساس، تعتبر المعاملات الاقتصادية التي تتم بين هذه الوحدات الاقتصادية والمقيمين، بمثابة التعامل بين الداخل والخارج فتسجل في ميزان المدفوعات.

- **سنوية الميزان:** يغطي عادة الميزان المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال السنة الميلادية باستثناء بعض الاقتصاديات المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقدر بثلاث أشهر، وليس هناك قاعدة تحدد تاريخ بداية السنة، فمن البلدان من يتخذ بداية شهر جانفي لتقييد العمليات في ميزان المدفوعات ومنها من يبدأ خلال السنة مثل اليابان حيث يغطي الميزان فيها الفترة من بداية أفريل إلى غاية مارس من السنة المقبلة.

ثانيا: الهدف من التسجيل في ميزان المدفوعات:

إن تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية تعد مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك لأسباب التالية:

- إن تطور حجم و قيمة و هيكل المعاملات المسجلة في ميزان المدفوعات إنما يعكس بالنتيجة المشاكل الأساسية و معطيات الاقتصاد الوطني سواء من وجهة محلية أو دولية .
- ميزان المدفوعات هو صورة عن درجة اندماج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد الدولي و بالتالي فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.
- أما هيكل ميزان المدفوعات فيعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته التنافسية و درجة استجابته للتغير الحاصلة في الاقتصاد الدولي ، لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الإنتاج و التصدير بما فيه العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات، و درجة التوظيف ، و مستوى الأسعار و التكاليف ، و المستوى العلمي و التكنولوجيالخ.
- ميزان المدفوعات يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب تركيبه الجامع، مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية و الجغرافية او عند تصميم السياسات المالية و النقدية ، كذلك فان المعلومات المدونة في الميزان تعد ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضمن مجالات التمويل و التجارة الدولية .
- عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون الميزان من أهم المؤشرات قاضية للحكم على المركز الخارجي للعضو.
- رغم أهمية ميزان المدفوعات، إلا أنه لا يبين أسباب التغيرات في بعض عناصره، كما أنه يخفي مبادلات المقايضة والهبات العينية والتي تظهر كمدفوعات أو مقبوضات نقدية، كما أنه لا يعطي سوى خلاصة المعاملات الاقتصادية لهذا البلد في نهاية الفترة، مما يدل على أنه لا يكشف عن الصورة الآنية للاقتصاد، وبالتالي لا يصبح المقياس الملائم في هذه الحالة.

ثالثاً: تركيب ميزان المدفوعات:

جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مختلفة مستقلة يضم كل منها نوعاً مميزاً من المعاملات الإقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها، ومن بين التقسيمات الشائعة في هذا المجال نأخذ بالتقسيم التالي، والمتمثل بتقسيم ميزان المدفوعات إلى خمسة حسابات هي:

- الحساب الجاري: يشمل كافة المبادلات من السلع والخدمات و يضم الحساب نوعين من الموازين هما:

✓ **الميزان التجاري (ميزان العمليات المنظورة):** يعتبر الميزان التجاري ، الميزان الرئيسي في ميزان المدفوعات و يشمل جميع الصادرات و الاسترادات من السلع المادية فقط و يسمى بالتجارة المنظورة. مع الإشارة لكون تقييم الصادرات بالقيمة "F.O.B" أي قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة، في حين تقييم الواردات بالقيمة "C.I.F" و التي تمثل قيمة السلعة في ميناء الوصول، ويوصي صندوق النقد الدولي بهذا الخصوص أن تقييم كل من الصادرات و الواردات بالقيمة " F.O.B " من أجل تمييز قيمة السلع عن قيمة الخدمات التي لها علاقة بالسلعة من حيث خدمات النقل والتأمين.

✓ **ميزان الخدمات (ميزان العمليات غير المنظورة):** و يشمل معاملات الخدمات مثل النقل ، التأمين ، السياحة، الصيرفة و الدخل الاستثمارية (يشمل الفائدة و إيرادات الأسهم)، و يسمى بالتجارة غير المنظورة .

يعد الحساب الجاري من اكبر حسابات ميزان المدفوعات و أهمها ، فهو يمثل ما تحقق فعلاً من سلع و خدمات من قبل البلد مع العالم الخارجي سواء سلبياً أو إيجابياً ، كذلك الحساب الجاري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدخل القومي للبلد و يؤثر فيه من ناحية الحجم و الهيكل .

- **حساب التحويلات من طرف واحد:** يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة و الخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، ويشمل هذا الحساب الهبات و المنح و الهدايا و المساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء رسمية أم خاصة .

و قد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف صندوق النقد الدولي إلى بندين، وهما:

✓ **الهبات الخاصة:** و تشمل كل من تحويلات الأفراد و المنظمات النقدية نقدية كانت أو عينية.

✓ **تحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية، والهبات العامة:** و المتضمنة كل من

التعويضات (يعتبرها صندوق النقد الدولي هبات إجبارية)، بالإضافة إلى الهدايا بأنواعها سواء

كانت سلع أو خدمات أو شيكات للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل .

- حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية): و يشمل هذا الحساب كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية الواردة إلى الداخل مطروحا منها كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية إلى الخارج، و هي نوعين هما:

✓ رؤوس الأموال طويلة الأجل : و يقصد بها حركة رؤوس الأموال التي تطول فترتها عن السنة كالقروض طويلة الأجل، الاستثمارات المباشرة أو شراء أوراق مالية أو بيعها من و إلى الخارج.
✓ رؤوس الأموال قصيرة الأجل : و هي حركة رؤوس الأموال التي تقل مدتها عن السنة، و هي تضم العملات الأجنبية، و الودائع المصرفية، الأوراق المالية قصيرة الأجل و الكمبيالات، و تنسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة و سهولة انتقالها بين الدول .

ملاحظة : ميزان المدفوعات الأساسي : ميزان العمليات الجارية + ميزان التحويلات من طرف واحد + حركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل

- ميزان الذهب و النقد الأجنبي : هو الميزان الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية و النقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة، و يعكس حركة الذهب بصفته نقدا و النقد الأجنبي بين القطر و العالم الخارجي.

- فقررة السهو و الخطأ: نظريا ، ينبغي على محاسبة القيد المزدوج أن تؤدي إلى تعادل إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة عندما تؤخذ مع الحسابات السابقة الذكر لميزان المدفوعات مجتمعة ، و مع ذلك تستخدم هذه الفقرة لخلق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل أي عدم توازن بين القيد و يحصل ذلك في الحالات التالية:

✓ الخطأ في تقييم السلع و الخدمات المتبادلة نتيجة الاختلال في أسعار صرف العملات .
✓ الخلل الناجم من تغير القيمة الخارجية لعملة احد البلدين المتعاملين تجاريا.
✓ قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية للبلد و بالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات بفقررة السهو و الخطأ.

رابعاً: قواعد التسجيل في ميزان المدفوعات:

يستخدم في ميزان المدفوعات نظام القيد المزدوج أي أن العملية التجارية تؤثر على جانبين في ميزان المدفوعات ، و هما الدائن و المدين .

- بالنسبة للجانب المدين : يأخذ الإشارة - و يشمل :

✓ الاسترادات من السلع و الخدمات

✓ الهدايا و المنح المقدمة للأجانب (التحويلات من طرف واحد)

✓ رؤوس الأموال للخارج

في هذا الجانب إما شكل : زيادة الأموال الوطنية في الخارج ، أو يقلل الأصول الأجنبية في الداخل، فكلتا العمليتان تستلزمان مدفوعات إلى الأجانب

- الجانب الدائن : إشارة + يشمل :

✓ الصادرات من السلع و الخدمات ،

✓ الهدايا و المنح المقدمة من الأجانب ،

✓ رؤوس الأموال القادمة من الخارج .

في هذا الجانب تأخذ شكلين : زيادة في الأصول الأجنبية بالداخل ، أو تقلل أصول القطر في الخارج

مثال:

1. نفرض أن ليبيا استوردت سلع من الخارج بقيمة 8 مليون دولار

السلع المستوردة تسجل مدين في ميزان الحساب الجاري دفع قيمة هذه الواردات ستسجل كفقرة دائن في ميزان النقد الأجنبي

2. نفرض أن ليبيا صدرت نفطا إلى اليابان بقيمة 5 مليون دولار.

تسجل بطريقة عكس السابق

3. لنفرض أن ليبيا قد أجرت سفنها إلى مالطا لنقل النفط الليبي و ذلك بقيمة 1 مليون دولار

إيجار السفينة يعد خدمة و تسجل في فقرة دائن في الحساب الجاري

دفع قيمة الإيجار من قبل مالطا تسجل في فقرة المدين في حساب النقد الأجنبي.

4. نفرض أن ليبيا بنت مصفاة للنفط في مصر و قد بلغت قيمة التمويلات 10 مليون دولار

بناء مصفاة في مصر (استثمار مباشر) تسجل في فقرة مدين في حساب رأس المال

قيمة التمويل بناء المصفاة تسجل في فقرة دائن في حساب النقد الأجنبي

5. لنفرض أن ليبيا قد أقرضت الصومال مبلغ 7 مليون دولار لتمويل شراء النفط .

رؤوس الأموال المتدفقة إلى الخارج تسجل مدين في حساب رأس المال

دائن في حساب النقد الأجنبي

6. في حالة ما قامت الصومال بشراء النفط الليبي

الصادرات فقرة دائن في الحساب الجاري، استلام الصادرات فقرة مدين في حساب النقد الأجنبي

مدين	دائن	الحساب
		1- الحساب الجاري
-	5	- السلع المصدرة (النفط)
-	7	- قرض إلى الصومال لشراء النفط
8	-	- السلع المستوردة
-	1	- إيجار السفن (خدمات)
8	13	رصيد العمليات الجارية
		2- حساب رأس المال
10	-	- بناء مصفاة في مصر
7	-	- قرض للصومال
17	0	رصيد العمليات الرأسمالية
	12 -	رصيد ميزان المدفوعات الأساسي
		3- حساب النقد الأجنبي
5	-	- نفط مصدر إلى اليابان
-	10	- بناء مصفاة في مصر
-	7	- قرض الى الصومال
7	-	- تصدير النفط إلى الصومال
-	8	- استيرادات من الخارج
1	-	- إيجار السفن للأجانب
38 (-)	38 (+)	